شئون الرقابة المالية

دليل قطاع شئون الرقابة المالية

مايو 2007

مقـدمـة :

تعتبر الرقابة المالية المسبقة من العناصر الهامة والهادفة في الأنظمة المالية والمحاسبية، فمن خلالها يمكن التعرف على أوجه القصور والسعي لمعالجتها، وأيضاً من خلالها يتم الاطمئنان على أن الموارد المتاحة يتم استخدامها الاستخدام الأمثل وحسب ما هو مخطط له.

وإيماناً من وزارة المالية بأهمية دورها الرقابي على الأجهزة الحكومية معتبرة هذا الدور امتداداً للدور الذي تؤديه في إعداد الميزانية العامة للدولة وميزانيات الهيئات والمؤسسات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة وإعداد الحساب الختامي للدولة استناداً إلى ما نص عليه المرسوم الصادر في 1986/8/12 في شأن تحديد اختصاصات وزارة المالية، فقد سعت الوزارة منذ أن أصبح لها كياناً بتطبيق نظام الرقابة المالية المسبقة على الجهات الحكومية وذلك من خلال تضمين جميع المراسيم والقوانين المتعلقة بالشئون المالية ما ينص على ضرورة تعيين مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات بالجهات الحكومية، والتي كان آخرها المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 في المادتين (33، 34) منه.

وعلى أثر ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم 1181 بتاريخ 1992/12/2 بتفويض وزير المالية بتعيين مراقبين ماليين ورؤساء حسابات وتحديد اختصاصاتهم، فمنذ صدور القرار أصبح تطبيق نظام الرقابة المالية المسبقة أمراً واقعياً، مما استلزم قيام الوزارة بتهيئة البيئة المناسبة لضمان سلامة تطبيقه والعمل على تحقيق أهدافه، والوزارة إذ تهدف من وراء تطبيق هذا النظام إلى التأكد من أن الخطة السنوية للميزانية قد تم تنفيذها حسبما هو مقرر لها وقياس النتائج ومقارنتها بالأهداف وتحديد الانحرافات وتحليل أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها.

وعلى الرغم من شفافية المرحلة الأولى من تطبيق النظام بسبب حداثة عهد الوزارة بتطبيقه، إلا انه وبفضل من الله ثم بتضافر جهود المسئولين سواء داخل وزارة المالية أو الجهات

المطبق بها النظام أصبح نظام الرقابة المالية المسبقة من العلامات المضيئة في النظام المالي للدولة.

إدارة الرقابة المالية

الرقابة المالية (تاريخ وتطبيق):

لقد كانت ولا زالت الرقابة المالية المسبقة على المعاملات المالية الحكومية من الأدوات التي حرصت عليها الأوامر والمراسيم الأميرية والقوانين والتعليمات المتعلقة بالشئون المالية، وعلى الرغم من أن الرقابة المالية المسبقة تعتبر حديثة التطبيق إلا إنها لم تكن وليدة الساعة، فالرقابة المالية المسبقة مرت بمراحل تاريخية عديدة إلى أن استقر تطبيقها بالشكل التي تقوم به وزارة المالية حالياً.

الفترة الأولى (1956 – 1965):

- في يوليو عام 1956 قرر الأمر الأميري بالتقيد في الصرف في حدود ما ورد في الميزانية المصادق عليها كما ألزم الدوائر الحكومية بعدم تجاوز تلك الحدود إلا من خلال أمر أميري خاص بذلك.
- في 8 يناير عام 1957 تم تأكيد هذه الرقابة وتثبيت شرعيتها بالمرسوم الأميري رقم (1) لسنة 1957 بشأن ميزانية الدولة ومسئولية الدوائر ومحاسبيها إذ نصت المادة (7) منه على الآتي:

" تخضع جميع أقسام المحاسبة للدوائر لقسم المحاسبة في المالية، وتكون على استعداد للإجابة على أية سؤال يوجه إليها ولتقديم جميع المعلومات المتعلقة بشئونها الحسابية للمحاسبة العامة عند الطلب وبدون الرجوع إلى أية جهة أخرى ."

- تم إصدار التعميم رقم (31) لسنة 1975 بشأن النظام الخاص بإجراءات الصرف وإمساك السجلات والقيد في الدفاتر الخاصة بالمصروفات.

- صدر المرسوم الأميري بقانون رقم (1) لسنة 1960 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي حيث ألزمت المادة (30) منه المسئولين عن الشئون المالية في أية دائرة حكومية بأن يقدموا لمن يقومون بالمراجعة المالية البيانات التي يطلبونها منهم وأن يتم إطلاعهم على جميع السجلات والأوراق والمستندات التي يرون الإطلاع عليها أثناء قيامهم بالمراجعة.
- بتاريخ 6 يناير عام 1964 قرر مجلس الوزراء الموافقة على توصيات مجلس الأمة بعد اعتمادها لمشروع ميزانية السنة المالية1964/63 م والتي من بينها إلحاق رؤساء حسابات في كل الوزارات والمصالح الحكومية بوزارة المالية والصناعة حين ذاك.
- في فبراير عام 1965 ضمن ديوان المحاسبة توصية في مشروع قانون بقواعد إعداد الميزانيات العامة للدولة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي تتعلق بمراقبة تنفيذ الميزانية بأن تكون تبعية رؤساء الحسابات الإدارية والمالية بكافة الوزارات والمصالح الحكومية لوزارة المالية.

الفترة الثانية (1966 – 1978):

- في 6 يوليو عام 1966 أوردت وزارة المالية(والنفط) حين ذاك لدى إعداد مشروع قانون إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي مادتين تتعلقان بالرقابة المالية:

مادة (32) تعين وزارة المالية (والنفط) مراقبين ماليين ورؤساء ووكلاء للحسابات بمختلف الجهات ويكون هؤلاء المراقبون والوكلاء تابعين لوزارة المالية (والنفط).

أما المادة (33) فقد تضمنت تفصيلاً لاختصاصات المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات ووكلاء للحسابات على نحو يؤهلهم بأداء مهامهم لتحقيق أهداف الرقابة المسبقة.

- اشتمل مشروع القانون بعد التعديلات التي تمت عليه من جهات الاختصاص على مادتين حيث نصت الأولى على الآتي:

" تعيين وزارة المالية مراقبون ماليون ورؤساء للحسابات بمختلف الجهات ويكون المراقبون الماليون ورؤساء الحسابات تابعين لوزارة المالية ومسئولين أمامها ".

- أما المادة الأخرى فقد جاء فيها تفصيلاً لاختصاصات المراقبين ورؤساء الحسابات ولكن بشكل مختصر عما ورد في نظيرتها قبل التعديل.
- في 26 إبريل عام 1977 تم تعديل نص المادتين من قبل اللجنة الوزارية للشئون التشريعية إلى الآتي:

مادة (33) يعين بمختلف الوزارات والإدارات الحكومية مراقبون ماليون ورؤساء للحسابات.

مادة (34) يحدد بقرار من مجلس الوزراء بناءاً على اقتراح من وزير المالية اختصاصات وتبعية المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات.

- وفي 25 يونيو عام 1978 تم عرض المشروع مرة أخرى في صورته النهائية على اللجنة الوزارية للشئون التشريعية وبعد مناقشته وافق مجلس الوزراء عليه بجلسته رقم (33)لسنة1978 .
- في 15 يوليو عام 1978 صدر المرسوم بالقانون رقم (13) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي متضمناً المادتين (33, 34) سالفتي الذكر.

هذا ولم يتم العمل بهاتين المادتين حتى عام 1992.

الفترة الثالثة (1992 – 2006):

- في 12 ديسمبر 1992 تقدم السيد وزير المالية باقتراح إلى مجلس الوزراء بتفويضه في تعيين مراقبين ماليين ورؤساء حسابات بمختلف الوزارات والإدارات الحكومية وتحديد اختصاصهم وتبعيتهم، وعلى إثر ذلك تمت موافقة مجلس الوزراء على اقتراح السيد وزير المالية بقراره رقم (1181) لذات الشهر.
- في 20 نوفمبر عام1993 صدر القرار الوزاري رقم (30) لسنة 1993 في شأن تحديد اختصاصات وتبعية المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات وكان ذلك في 20 نوفمبر عام 1993.
- في 29 ديسمبر عام 1993 صدر القرار الإداري رقم (414) لسنة 1993 بشأن إنشاء مكتب المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات يباشر الاختصاصات التي نص عليها القرار الوزاري رقم (30) لسنة 1993.
- وفي تاريخ 1994/3/22 وافق ديوان الموظفين بكتابه رقم م خ م/1994/22/109 بعد عرض الأمر على السيد / وزير العدل والشئون الإدارية على منح حافز مادي لعدد من المراقبين الماليين في حدود 500 د.ك شهريا كمكافأة زيادة على ما يستحقونه من رواتب وذلك كحل سريع لحين دراسة مقترح كادر المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات المقدم من وزير المالية ، على أن يراعى مستقبلا بان يؤخذ بالاعتبار هذه المكافأة بحيث تدمج ضمن مرتباتهم الشهرية ، كما أن وزارة المالية قد أرسلت طلب الى ديوان الخدمة المدنية في 1993/11/17 يطلب عرض كادر خاص للمراقبين الماليين ورؤساء الحسابات يزيد عن المكافآت التي تصرف لهم كحافز مادي .
- في 5 أغسطس عام 1996 صدر القرار الوزاري رقم (23) لسنة 1996 بتعديل مسمى مكتب المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات إلى إدارة الرقابة المالية لتباشر الاختصاصات التالية:

أ - تنفيذ الرقابة المسبقة لوزارة المالية على الجهات الحكومية وفقا لما نص عليه القرار الوزاري رقم (30) لسنة1993 .

ب - التوقيع على كافة العمليات المالية بعد تدقيقها ومراجعتها مع كافة المستندات المؤيدة لها وفقاً للقوانين والتعليمات المنظمة لها.

ج - مراجعة السجلات المحاسبية للجهات الحكومية للتأكد من انتظام القيد بها.

- في 19 أغسطس عام 1996 صدر قرار وزير المالية رقم (25) لسنة 1996 بشأن تعيين مديراً لإدارة الرقابة المالية.
- في 12 يونيو عام 1997 تم إصدار تعميم داخلي بتكليف عدد من المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات في كل مكتب للقيام بالأعمال التالية:

أ- الإشراف على أعمال المكتب الإدارية والفنية.

ب- التنسيق بين المكتب والجهة الحكومية.

ج- متابعة مراسلات المكتب.

- نظراً للتوسع المستمر في تطبيق نظام الرقابة المالية المسبقة على الجهات الحكومية وحيث أنه عند وضع اختصاصات والمراقبين الماليين ورؤساء الحسابات وفقا لقرار وزير المالية (30) لسنة 1993 روعي أن توفر تلك الاختصاصات الحد الأدنى للرقابة نتيجة لتطبيق تلك التجربة الحديثة، فقد قامت إدارة الرقابة المالية بإعادة النظر في الاختصاصات الواردة بالقرار الوزاري السابق ذكره لكي تتلاءم مع التطبيق الفعلي لتلك التجربة على مدى ستة سنوات مالية، وعلى ضوء ذلك وبناءاً على دراسة مستفيضة صدر القرار الوزاري رقم (10) لسنة 2000 في شأن تحديد اختصاصات وتبعية المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات والتي كانت من أهم ملامحه الآتي:

أ – دمج اختصاصات كل من المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات.

ب – إلغاء بعض الاختصاصات التي لا تتلاءم مع التطبيق الفعلي للنظام.

ج – زيادة الحدود الرقابية الممنوحة للمراقبين الماليين ورؤساء الحسابات.

- نتيجة لما عكسته نتائج تطبيق نظام الرقابة المسبقة من جوانب ايجابية في مجال الرقابة على المال العام والمحافظة عليه، ورغبةً من السلطة التشريعية في تطبيق هذا النظام على المؤسسات ذات الميزانيات المستقلة والتي تلاقت مع رغبة السلطة التنفيذية في هذا الأمر، فقد صدر القانون رقم (55) لسنة 2001 بتاريخ 2001/7/28 بإضافة مادة جديـــــــــدة (51 مكرر) إلى المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي نصت على الأتي:

" يعين وزير المالية بالجهات ذات الميزانيات المستقلة مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات، ويصدر قرار من وزير المالية بتحديد اختصاصاتهم " .

- في 2002/7/20 صدر القرار الوزاري رقم (21) لسنة 2002 بتحديد اختصاصات المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات بالجهات ذات الميزانيات المستقلة.
- نظرا للتوسع الكبير في نطاق أعمال إدارة الرقابة المالية نتيجة للتوسع في تطبيق نظام الرقابة المسبقة وزيادة عدد المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات، فقد تطلب الأمر إعادة النظر في تنظيم إدارة الرقابة المالية المسبقة، وعلى إثر ذلك صدر القرار الإداري رقم (251) بتاريخ 2004/6/27 بإعادة تنظيم إدارة الرقابة المالية بحيث تتكون من أربع مكاتب للرقابة المالية تابعة للإدارة على النحو التالي ويتبع تلك المكاتب وحدات للرقابة المالية :

أ‌- مكتب المراقبة المالية لوزارات الخدمات العامة والدفاع .

ب – مكتب الرقابة المالية لوزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

ج – مكتب الرقابة المالية للهيئات الملحقة .

د- مكتب الرقابة المالية للمؤسسات المستقلة .

- لقد كانت لجهود الادارة العليا بوزارة المالية وإيمانها الصادق والمطلق بأهمية وظيفة الرقابة المالية وبدعم غير مسبوق من معالي وزير المالية تكللت تلك الجهود بالنجاح في الحصول على موافقة مجلس الخدمة المدنية على إنشاء قطاع للرقابة المالية ويكون على

راس القطاع وكيل وزارة مساعد تم تعيينه بالمرسوم رقم (275) الصادر بتاريخ 2005/11/14 تبعة صدور القرار الوزاري رقم (28) لسنة 2005 بتاريخ 2005/11/20 نص في مادته الأولى على إنشاء قطاع جديد تحت مسمى قطاع الرقابة المالية .

- وفي 2006/12/9 صدر القرار الوزاري رقم (57) بشان تنظيم قطاع الرقابة المالية كما تبعة القرار الاداري رقم (779) بتاريخ 2006/12/17 في شان نفس الموضوع .

مراحل تطبيق نظام الرقابة المالية المسبقة

قامت وزارة المالية بتطبيق نظام الرقابة المالية المسبقة على الجهات الحكومية على عدة مراحل، وقد تم اختيار بعض المستويات الإشرافية من العاملين بشئون المحاسبة العامة وأحد العناصر الوطنية من العاملين بالقطاع الخاص لتعيينهم كمراقبين ماليين ورؤساء للحسابات بالجهات التي تم تحديدها في بداية التطبيق، وفيما يلي مراحل التطبيق:

المرحلة الأولى(1994/9/4) :

1. وزارة الصحة العامة.
2. وزارة التعليم العالي.

المرحلة الثانية(1995/5/20) :

1. وزارة التخطيط.
2. وزارة الإعلام.

المرحلة الثالثة(1995/10/14) :

1. وزارة التجارة والصناعة.

2. وزارة المواصلات - إدارة البريد.
3. وزارة المواصلات - إدارة البرق والهاتف.
4. جامعة الكويت.

المرحلة الرابعة(1996/4/20) :

1. الإدارة العامة للجمارك.
2. وزارة الأشغال العامة.
3. وزارة العدل.
4. وزارة النفط.
5. وزارة الكهرباء والماء.
6. الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن الغزو العراقي.

المرحلة الخامسة:(1997/10/4)

1. بلدية الكويت.
2. الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية.

المرحلة السادسة (1998/8/1):

1. وزارة التربية.
2. وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
3. الإدارة العامة للإطفاء.
4. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

المرحلة السابعة (1999/8/1):

1. وزارة الداخلية.
2. الحرس الوطني.
3. الهيئة العامة للشباب والرياضة.
4. الإدارة العامة للطيران المدني.

المرحلة الثامنة (2000/9/2):

1. وزارة المالية – الإدارة العامة.
2. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
3. الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

المرحلة التاسعة (2001/9/1):

1. مجلس الوزراء – الأمانة العامة.
2. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
3. ديوان الخدمة المدنية.
4. وزارة الخارجية.
5. وزارة الدفاع.
6. الأمانة العامة للأوقاف.
7. الهيئة العامة لشئون القصر.
8. الهيئة العامة للبيئة.

المرحلة العاشرة (2002/7/8):

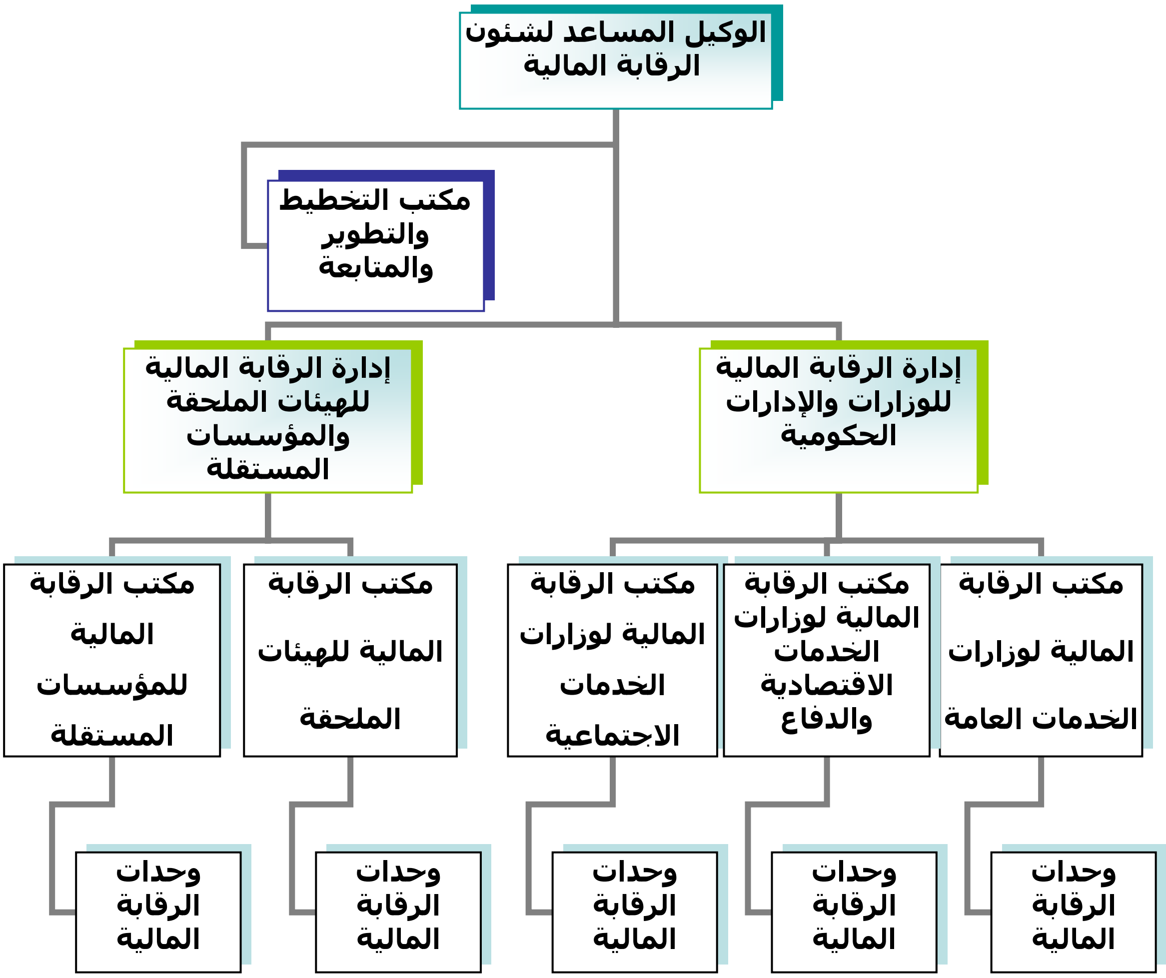
1. مجلس الوزراء – إدارة الفتوى والتشريع.
2. وزارة المالية – الحسابات العامة.
3. الهيئة العامة للاستثمار.

4. وكالة الأنباء الكويتية.
5. بيت الزكاة.
6. الهيئة العامة للصناعة.
7. الهيئة العامة للرعاية السكنية.
8. معهد الكويت للأبحاث العلمية.
9. مؤسسة الموانئ الكويتية.

المرحلة الحادية عشر (2003/10/4):

1. مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.
2. مؤسسة التأمينات الاجتماعية .
3. بنك التسليف والادخار .
4. البنك المركزي .
5. صندوق التنمية الكويتي .
6. مؤسسة البترول الكويتية .

الهيكل التنظيمي لشئون الرقابة المالية



اختصاصات شئون الرقابة المالية

أولاً : إدارات الرقابة المالية :

1 - الإشراف الفني والإداري على مكاتب الرقابة المالية للوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة .

2 - اعتماد خطة الإدارة السنوية وتقييم أداء المكاتب ووحدات الرقابة التابعة لها .

3 - المشاركة في لجان وهيئات الرقابة المالية العليا للمنظمات العربية والدولية.

4 - اعتماد خطة التدريب والمهمات الرسمية والبعثات التي تعدها المكاتب التابعة لها.

5 - اعتماد خطة التدوير بين المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات بوحدات الرقابة المالية التي تعدها مكاتب الرقابة المالية .

ثانياً : مكاتب الرقابة المالية :

1 - الإشراف الفني والإداري على وحدات الرقابة المالية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة .

2 - إعداد خطة الإدارة السنوية ومتابعة تنفيذها مع وحدات الرقابة وإعداد تقارير المتابعة الدورية والسنوية عنها .

3 - متابعة برامج الرقابة التي تنفذها وحدات الرقابة على أنشطة وبرامج الجهات التي تعمل بها .

4 - تقييم إنجازات الرقابة المالية السنوية لوحدات الرقابة وإعداد تقارير بشأنها.

5 - تقييم أداء وكفاءة العاملين بوحدات الرقابة وتقديم تقارير دورية بذلك .

6 - إعداد تقارير عن الدراسات والبحوث التي تعدها الوحدات الرقابية سواء المتخصصة أو العامة وتقييمها والتوصيات الخاصة بشأنها .

7 - إعداد تقارير عن مدى كفاية وكفاءة أجهزة المراجعة الداخلية .

8 - متابعة تنفيذ البرامج التدريبية والمهمات الرسمية والبعثات وتقييم أداء المشاركين فيها .

9 - إعداد خطة التدوير بين المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات في وحدات الرقابة المالية .

ثالثاً : مكتب التطوير والأبحاث والدراسات :

1 - إعداد الدراسات الخاصة بتطوير نظام الرقابة المالية وما يشمله من اختصاصات المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات على ضوء ما تسفر عنه تقارير الرقابة المالية .

2 - تطوير أساليب وإجراءات الرقابة المالية بما يواكب الاتجاهات الحديثة لنظم الرقابة والمراجعة .

3 - مراجعة وتقييم الدراسات والبحوث التي تعدها إدارات الرقابة المالية وإعداد التقارير اللازمة بشأنها .

4 - إعداد خطة التدريب والمهمات الرسمية والبعثات الدراسية لقطاع الرقابة المالية ومتابعة تنفيذها .

5 - إعداد تقارير المتابعة الدورية والسنوية الشاملة لقطاع الرقابة المالية .

6 - دراسة التوصيات الصادرة عن إدارات الرقابة المالية ومدى إمكانية تنفيذها.

7 - إعداد التقارير اللازمة عن الملاحظات التي تتضمنها تقارير أجهزة الرقابة والإجراءات التي اتخذت بشأنها .

8 - المساهمة في دراسة مشاريع القوانين والقواعد والتعليمات المالية .

9 - الرد على الأسئلة والاستفسارات التي قد ترد من مجلس الأمة ذات العلاقة بالرقابة المالية .

اختصاصات المراقبين الماليين رؤساء الحسابات بالوزارات والادارت الحكومية والهيئات ذات الميزانيات الملحقة وفقاً للقرار رقم (10) لسنة 2000

1. تمثيل وزارة المالية لدى الجهات الحكومية، وذلك دون إخلال باختصاصات إدارات وزارة المالية.
2. الرقابة على تنفيذ ميزانية الجهة إيراداً ومصروفاً ودراسة أهداف الاستخدامات والموارد.
3. الإسهام في إيضاح وبيان المفاهيم الأساسية للتعليمات المالية التي تصدرها وزارة المالية للجهات الحكومية والتوجيه الفني للعاملين بالوحدات المحاسبية التي تدخل في نطاق عمله.
4. حضور اجتماعات لجان إعداد مشروع ميزانية الجهة الحكومية بالتنسيق مع شئون الميزانية العامة بوزارة المالية.

5. حضور لجان المزايدات والممارسات والمناقصات التي تشكلها الجهة دون أن يكون له المشاركة في اتخاذ القرار.
6. التحقق من سابقة الارتباط، وذلك منعاً من حدوث أي تجاوز في الصرف عن اعتمادات الميزانية وإعداد التقارير اللازمة عن الارتباطات غير المسددة وبيان أسباب ذلك.
7. الإطلاع على كافة العقود والالتزامات في حدود المبالغ التي يتطلب عرضها على لجنة المناقصات أو موافقة وزارة التخطيط قبل إبرامها، للتحقق من صحة الإجراءات وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات.
8. اعتماد رد قيمة الجزاءات أو الغرامات للمقاولين أو الموردين بعد التحقق من أن قرار إلغاءها أو تخفيضها قد صدر من السلطة المختصة بتوقيعها.
9. التحقق من توقيع الشروط الجزائية على الموردين أو المقاولين في حالة مخالفتهم لشروط العقد.
10. دراسة طلبات صرف العهد النقدية الشخصية والترخيص بصرفها في ضوء ما تقتضي به التعليمات المالية.
11. التوقيع على استمارات الصرف والقيد والتوريد بعد مراجعتها مع كافة المستندات المؤيدة لها والتأكد من صحتها وسلامة الإجراءات ومطابقتها للقوانين والتعليمات المالية، وله في سبيل ذلك الإطلاع على كافة المستندات والملفات التي يرى أهميتها في عملية المراجعة.
12. إخطار وزارة المالية بأي واقعة صرف تتضمن مخالفة مالية فور اكتشافها.
13. التحقق من تحصيل وتوريد الإيرادات وفقاً للقوانين والتعليمات المالية.
14. الاشتراك في لجان الجرد الدوري والمفاجئ للنقدية بالصندوق، والطوابع المالية والبريدية وما في حكمها، واعتمادها.
15. مراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من انتظام القيد فيها.
16. دراسة كافة المستندات الخاصة بتعلية مبالغ لحساب الأمانات والتأكد من مطابقتها للتعليمات الصادرة عن وزارة المالية.

17. دراسة أنظمة الرقابة الداخلية ومدى كفاءتها لأحكام الرقابة على العمليات المالية.
18. التحقق من صحة إجراءات جرد الموجودات بكافة أنواعها.
19. متابعة تنفيذ توصيات مختلف الأجهزة الرقابية في الدولة وإجراءات تلافي ملاحظاتها.
20. إعداد تقارير دورية عن نتائج أعمال الرقابة المالية المسبقة ومواطن الهدر في الإنفاق العام.

اختصاصات المراقبين الماليين رؤساء الحسابات بالمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة وفقاً للقرار رقم (21) لسنة 2002

1. تمثيل وزارة المالية لدى الجهة، وذلك دون الإخلال باختصاصات إدارات وزارة المالية.
2. الرقابة على تنفيذ ميزانية الجهة المعتمدة إيراداً ومصروفاً، وكذلك الأصول والخصوم، وفقاً للقوانين المعمول بها واللوائح والنظم المعتمدة بما في ذلك نظام الارتباطات.
3. الإسهام في إيضاح المفاهيم الأساسية للتعلميات التي تصدرها وزارة المالية.
4. حضور اجتماعات لجنة إعداد مشروع ميزانية الجهة بالتنسيق مع شئون الميزانية العامة بوزارة المالية.
5. التحقق من توقيع الجزاءات على الموردين والمقاولين في حالة مخالفتهم لشروط العقد وأن رد قيمة الجزاءات أو الغرامات للمقاولين أو الموردين وقرار إلغائها أو تخفيضها قد صدر من السلطة المختصة بتوقيعها.
6. التوقيع على استمارات الصرف والقيد بعد مراجعتها مع كافة المستندات المؤيدة لها والتأكد من صحتها وسلامة الإجراءات والتوجيه المحاسبي ومطابقتها للقوانين والنظم واللوائح الخاصة بالجهة، وله في سبيل ذلك الإطلاع على كافة المستندات والملفات التي يرى أهميتها في عملية الرقابة.
7. التحقق من التسويات المحاسبية والمالية تتم طبقاً للوائح المالية والنظم المعتمدة، مع مراعاة القواعد المحاسبية المتعارف عليها وخاصة عند إقفال حسابات السنة المالية.

8. دراسة أنظمة الرقابة الداخلية ومدى كفايتها لأحكام الرقابة على العمليات المالية.

9. متابعة تنفيذ توصيات مختلف الأجهزة الرقابية وإجراءات تلافي ملاحظاتها.

10.إعداد تقارير دورية عن نتائج أعمال الرقابة المالية المسبقة.

تميز وظائف المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات عن غيرها من وظائف المالية العامة قانونيا وعمليا

1 - أن وظائف الرقابة المالية المسبقة كانت مثار جدل ونقاش ومداولات خلال فترة دراسة تحديث وتطوير القانون 1 لسنة 1960 بقواعد أعداد الميزانية العامة للدولة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والتي استمرت ما بين سنة 1964 وعام 1978 م وكان ما بين أسباب ومخاوف منح هذه الوظيفة لوزارة المالية هو عدم وجود الأعداد الكافية من العناصر الوطنية التي تتوافر فيهم الشروط اللازمة لهذه الوظيفة الهامة ألا وهي الخبرة والصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها شاغل هذه الوظيفة.

2 - أنه على الرغم من صدور المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 م وما نص عليه بالمادتين 33، 34 بتعيين مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات بالجهات الحكومية ظلتا حبيسة دون تطبيق عملي لا لسبب حقيقي إلا للوقوف علي أهمية تلك الوظيفة وتميزها عن سائر الوظائف في الإدارة المالية وخاصة أن القانون قد نص على أن اختصاصاتهم تحدد بقرار من مجلس الوزراء وهذا إن دل على شيء إنما يدل على هذا التميز.

3 - لقد كانت للظروف والأوضاع المالية التي مرت بها البلاد والتي تأثرت بالسوق العالمية من جهة وما مرت به البلاد أثناء فترة الغزو العراقي الغاشم من جهة أخرى أسفرت عن وجود بعض الإختلالات والمخالفات المالية التي دفعت بالسلطة التنفيذية إلى تفعيل المادتين 33، 34 السابق الإشارة اليهما ووضعتهما موضع التنفيذ وبناء عليه صدر قرار مجلس الوزراء

رقم 11811 بتاريخ 1992/12/20 بتفويض وزير المالية بتحديد تبعية واختصاصات المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات.

4 - لقد كان من أهم الأسس التي وضعت لاختيار العناصر الوطنية التي تتولى مسئولية هذه الوظيفة:

أ - توفر الخبرة العملية المناسبة لشغل هذه الوظيفة وما تتطلبه من أعباء ومسئوليات تتناسب مع الهدف منها.

ب - توافق الصفات شخصية لمن يشغل الوظيفة مع متطلباتها والمهام التي يمارسها، لذلك شكلت في بادئ الأمر لجنتين إحداهما فنية تمهيدية والأخرى للاختيار النهائي وذلك حرصا من الوزارة على دقة وحسن اختيار وهذا ما ليس متبع مع أية وظيفة من وظائف المالية العامة تبعتها عقد اختبارات تحريرية للمتقدمين ثم مقابلات شخصية والتي كانت تمثل عنصرا هاما في القبول النهائي للمتقدم بل أن المتقدمين لوظائف المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات للجهات المستقلة قد وضعت لهم شروط خاصة تتفق وطبيعة تلك الهيئات إلى جانب أن الاختبارات التحريرية تميزت عن سابقاتها.

ج - أن يكون لوظائف المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات كادر مالي يتناسب مع حجم المسئولية والمهام الملقاة على عاتقهم ويكون مشجعا للالتحاق بهذه الوظائف وهذا ما دفع الكثيرين ممن كانوا يعملون في بعض المؤسسات العامة إلى ترك وظائفهم والتي كانوا يتمتعون فيها بمميزات مادية أملا وطموحا في أن يعوضهم الكادر عن هذه المميزات التي فقدوها.

5 - ولتحقيق هدف التميز لهذه الوظيفة تبنت وزارة المالية مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لمنح مكافأة تشجيعية لوظائف المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات والتي تم الموافقة عليها مع السير بشكل متوازي في إعداد مشروع قرار يقدم إلى مجلس الخدمة المدنية لكادر خاص

لوظائف المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات ولقد بدأ العمل في هذا المشروع منذ عام 1994 والذي ظل سجين المكاتب طيلة السنوات السابقة.

6 - أهمية الأهداف التي حققتها الرقابة المالية المسبقة على كافة المستويات والإقرار بذلك من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي تدعمها تقارير الإدارة وتختلف في مضمونها علميا وفنيا وما انعكست من آثارها على العمليات المالية في الجهات الحكومية، بل وشجعت السلطة التشريعية على أن تمنح بقانون سلطة جديدة لوزارة المالية لمباشرة الرقابة المالية المسبقة ممثلة في شئون المحاسبة العامة على الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة مما يعتبر بالدور الفعال الذي حققته إدارة الرقابة المالية على صعيد الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة .

FINANCIAL CONTROL AFFAIRS

GUIDE OF
THE FINANCIAL CONTROL AFFAIRS SECTOR

MAY 2007

INTRODUCTION:

Prior financial control is one of the significant elements in accounting and financial systems. It helps recognize defects and how to tackle them. It also ensures that the available resources are used well and as planned.

Given the Ministry of Finance's belief in its supervisory role on government instruments as being an extension to the role played in preparing the State public budget and the budgets of the authorities and institutions of attached and independent budgets, as well as preparing the State closing account in accordance with the decree issued on August 12, 1986 regarding the determination of the Ministry of Finance's functions, the Ministry has exerted its endeavors since its existence to apply the prior financial control system to government authorities through including all decrees and laws related to the financial affairs which stipulate the necessity of recruiting financial controllers and chief accountants in government authorities. The last decree-law thereof was 31 of 1978 (articles 33 and 34).

Consequently, the Council of Minister's resolution 1181 of December 12, 1992 was passed authorizing the Minister of Finance to recruit financial controllers and chief accountants and to determine their functions. Since the passage of the resolution, implementing the prior financial control became a reality. It required the Ministry to prepare the appropriate environment to ensure its proper implementation and to act in order to fulfill its objectives. The goal of implementing this system is to ensure that the budgetary annual plan is done as intended, as well as assessing the results and comparing them with the objectives, and identifying the deviations and analyzing their causes, and providing the suitable solutions.

Despite the transparency of the first stage of the system implementation as being a new system implemented by the Ministry, the prior financial control system became one the benchmarks in the State financial system… thanks to Allah and the effort of the officials whether at the Ministry of Finance (M.O.F.) or the authorities to which the system is applied.

FINANCIAL CONTROL AFFAIRS SECTOR

FINANCIAL CONTROL (HISTORY AND APPLICATION) :

Prior financial control on government financial transactions has been one of the tools to which the Amiri decrees, laws and instructions related to financial affairs have paid attention. Although the prior financial control is newly applied, it existed some time ago. It experienced many historical stages until it became stable the way the Ministry of Finance performs currently.

THE FIRST PERIOD (1956- 1965):

- **In June 1956, the Amiri Order stipulated the observance of spending in accordance with the approved budget. It also obliged the government departments not to exceed that limit unless it is through a special Amiri Order.**
- **In January 8, 1957, the Amiri decree 1 of 1957 on the State budget and the liability of departments and their accountants validated the financial control. Article 7 stipulates as follows:**

"All accounting divisions of the departments shall be subject to the *Accounting Division* at the Ministry of Finance. They shall be available to answer any questions asked and that they shall, upon request, provide all the information related to their accounting affairs to the *Public Accounting* without recoursing to any third party".

- **Circular 31 of 1975 on the system of spending procedures and keeping records in expenditures books was passed.**

- **The Amiri decree 1 of 1960 on the rules of public budgets preparation, the control on their implementation and the closing account has been passed where Article 30 thereof obliged the officials concerned with the financial affairs in the government department to provide those who contact them with the requested information and to inform them of all records, paper, and documents.**

- **In January 6, 1964, the Council of Ministers approved the recommendations of the National Assembly after approving the 1963-1964 budget draft. One of those recommendations was to annex the chief accountants of all ministries and government departments to the Ministry of Finance and Industry at that time.**

- **In February 1965, State Audit Bureau recommended in the bill on the rules of public budget preparation, the implementation thereof and the closing account that chief accountants in all ministries and government departments should be subordinate to the Ministry of Finance.**

THE SECOND PERIOD (1966-1978):

- **In January 6, 1966, the Ministry of Finance and (OIL) at that time stated two articles related to the financial control during the preparation of the bill on the public budget preparation, the implementation thereof and the closing account:**

Article 32: The Ministry of Finance and (OIL) shall recruit financial controllers, chief accountants and account clerks in the different authorities and that they shall be subordinate to the Ministry of Finance and (OIL).
Article 33: It included details on the functions of the financial controllers, chief accountants and account clerks which would qualify them to perform their tasks in order to achieve the objectives of the prior control.

- **After being amended by the concerned authorities, the bill included two articles. The first article stipulated the following:**

"The Ministry of Finance (M.O.F.) shall recruit financial controllers and chief accountants in different authorities who shall be subordinate and accountable to the M.O.F.

- **The second article detailed the functions of the financial controllers and chief accountants, but it was briefer than its counterpart before the amendment.**

- **In April 26, 1977, the two articles were amended by the *Ministerial Committee for Legislative Affairs* to the following:**

Article 33: Financial controllers and chief accountants shall be recruited in different ministries and government authorities.

Article 34: The functions and subordination of the financial controllers and chief accountants shall be determined in accordance with a resolution by the Council of Ministers based on a submission by the Minister of Finance.

- **In June 25, 1978, the bill was re-submitted in its final version to the *Ministerial Committee for Legislative Affairs*. After the review thereof, The Council of Ministers approved it in its session 33 of 1978.**

- **In July 15, 1978, Decree-law 13 of 1978 on the rules of the public budget preparation, the implementation thereof and the closing account was passed. It included the two foregoing articles 33 and 34. However, both articles were not effective until 1992.**

THE THIRD PERIOD (1992-2006):

- **In December 12, 1992, the Minister of Finance submitted a proposal to the Council of Ministers authorizing him to recruit financial controllers and chief accountants in different ministries and government departments as well as determining the functions and subordination thereof. Accordingly, the Council of Ministers approved the proposal by Res. 1181 of that month.**

- **In November 20, 1993, the ministerial decision 30 of 1993 concerning the subordination and functions determination of the financial controllers and chief accounts was passed.**

- **In December 29, 1993, the administrative order 414 of 1993 on establishing the office of financial controllers and chief accountants to perform the functions stipulated in the ministerial decision 30 of 1993 was passed.**

- **In March 22, 1994, the Civil Service Commission C.S.C. approved, *through its letter c.s.109 of 1994 after being submitted to the Minister of Justice and Administrative Affairs,* to grant a monthly financial incentive for a number of financial controllers within K.D. 500 as a remuneration in addition to their due salaries and as a prompt solution until the Minister of Finance's proposal for the financial controllers and chief accountants' cadre is studied provided that this remuneration shall be combined in the future with their monthly salaries. The Ministry of Finance sent a letter to the C.S.C. in November 17, 1993 demanding the C.S.C. to provide a special cadre for the financial controllers and chief accountants more than the remuneration issued for them as an incentive.**

- **In August 5, 1996, ministerial decision 23 of 1996 on amending the title of the *Office of Financial Controllers and Chief Accountants* to the *Department of Financial Control* was passed to initiate the following functions:**

  a. **To apply the prior financial control to government authorities in accordance with the provisions of the ministerial decision 30 of 1993.**

  b. **To approve all financial transactions after being audited and reviewed together with the relevant supporting documents in conformity with the laws and regulatory instructions.**

  c. **To review the accounting records of government authorities for regular entry therein.**

- **In August 19, 1996, the Minister of Finance's decision 25 of 1996 on appointing a director for the Financial Control Department was passed.**

- **In June 12, 1997, an internal circular was passed assigning a number of financial controllers and chief accountants in every office to do the following:**

  a. **To supervise the administrative and technical works of the office.**

  b. **To co-ordinate between the office and government authority.**

  c. **To follow-up the correspondences of the office.**

- **Given the ongoing expansion in applying the prior financial control system to government authorities, and that when the functions of the financial controllers and chief accountants were defined in accordance with the ministerial decision 30 of 1993, it was taken into account that such functions provide the minimum control as being a new experience. Therefore, the *Financial Control Department* reconsidered the functions set forth in the said ministerial decision in order to accord with the actual implementation for that experience for six fiscal years. Accordingly, and upon a comprehensive study, the ministerial decision 10 of 2000 on defining the functions and subordination of the financial controllers and chief accountants was passed. Some of its provisions are as follows:**

  a. **To merge the functions of financial controllers and chief accountants.**

  b. **To cancel some of the functions which do not accord with the actual implementation of the system.**

  c. **To expand control powers vested in the financial controllers and chief accountants.**

- **As a result to the positive aspects of the application of the prior control system on public finance and the maintenance thereof, and as a desire by the legislative branch and the executive branch to apply such system on the institutions of independent budgets, Law 55 of 2001 on July 28, 2001 concerning the addition of a new article (51 repeated) to the decree-law 31 of 1978 on the rules of public budget preparation, the implementation thereof and the closing account was passed. The new article stipulated the following:**

  "The Minister of Finance shall recruit financial controllers and chief accountants in government authorities of independent budgets, and that a decision by the Minister of Finance defining their functions shall be passed".

- **In July 20, 2002, the ministerial decision 21 of 2002 on defining the functions of the financial controllers and chief accountants in the authorities of independent budgets was passed.**

- **In view of the large expansion of the works of Financial Control Department due to the extended application of prior control system and the increase of financial controllers and chief accountants, it has become necessary to reconsider the organization of Prior Financial Control Department. Consequently, the administrative decision no. 251 dated 27/06/2004 was issued to re-organize the Financial Control Department to comprise four financial control offices reporting to the Department as follows. Such offices shall comprise financial control units:**

  a. **Financial Control Office for ministries of public utilities and defense.**
  b. **Financial Control Office for ministries of social and economic services**
  c. **Financial Control Office for attached authorities**
  d. **Financial Control Office for independent institutions**

- **Thanks to the efforts of the senior management of the Ministry of Finance and their sincere and absolute belief in the significance of financial control function and the unprecedented support of his Excellency the Minister of Finance, such efforts have been crowned with the approval of the Civil Service Commission of the foundation of Financial Control Sector. This sector is chaired by an assistant undersecretary appointed under the Decree No. 275 dated 14/11/2005 followed with the Ministerial Order No. 28 of 2005 dated 20/11/2005 which provides in the first article for the foundation of a new sector named "Financial Control Sector".**
- **On 09/12/2006, the Ministerial Order No. 57 was made regarding the organization of Financial Control Sector. It was followed by the administrative decision no. 779 dated 17/12/2006 regarding the same subject.**

Phases of Application of Prior Financial Control System

The Ministry of Finance has applied the prior financial control system to the government authorities on phased basis. Some supervisory levels were selected from the staff of Public Accounting Affairs as well as a national employee of the private sector as financial controllers and chief accountants at the bodies specified at the commencement of application. Below are the application phases:

First Phase: (04/09/1994)

1. **Ministry of Public Health**
2. **Ministry of Higher Education**

Second Phase: (20/05/1995)

1. **Ministry of Planning**
2. **Ministry of Information**

Third Phase: (14/10/1995)

1. **Ministry of Commerce and Industry**
2. **Ministry of Communications – Post Department**
3. **Ministry of Communications – Telegraph and Telephone Department**
4. **Kuwait University**

Fourth Phase: (20/04/1996)

1. **General Customs Administration**
2. **Ministry of Public Works**
3. **Ministry of Justice**
4. **Ministry of Oil**
5. **Ministry of Electricity and Water**
6. **Public Authority for Assessment of Compensation for Iraqi Invasion**

Fifth Phase: (04/10/1997)

1. **Kuwait Municipality**
2. **Public Authority for Agricultural Affairs and Fish Resources**

Sixth Phase: (01/08/1998)

1. **Ministry of Education**
2. **Ministry of Social Affairs and Labor**
3. **Kuwait Fire Service Department**
4. **Public Authority for Applied Education and Training**

Seventh Phase: (04/09/1994)

1. **Ministry of Interior**
2. **National Guard**
3. **Public Authority for Youth and Sport**
4. **Directorate General of Civil Aviation**

Eighth Phase: (02/09/2000)

1. **Ministry of Finance – General Administration**
2. **Ministry of Awqaf and Islamic Affairs**

3. **Public Authority for Civil Information**

Ninth Phase: (01/09/2001)

1. **Council of Ministers – General Secretariat**
2. **National Council for Culture, Arts and Letters**
3. **Civil Service Commission**
4. **Ministry of Foreign Affairs**
5. **Ministry of Defense**
6. **General Secretariat of Awqaf**
7. **Public Authority for Minors Affairs**
8. **Public Environment Authority**

Ninth Phase: (08/07/2002)

1. **Council of Ministers – Legal Advice and Legislation Department**
2. **Ministry of Finance – General Accounts**
3. **Public Authority for Investment**
4. **Kuwait News Agency**
5. **Zakat House**
6. **Public Authority for Industry**
7. **Public Authority for Housing Welfare**
8. **Kuwait Institute for Scientific Research**
9. **Kuwait Ports Authority**

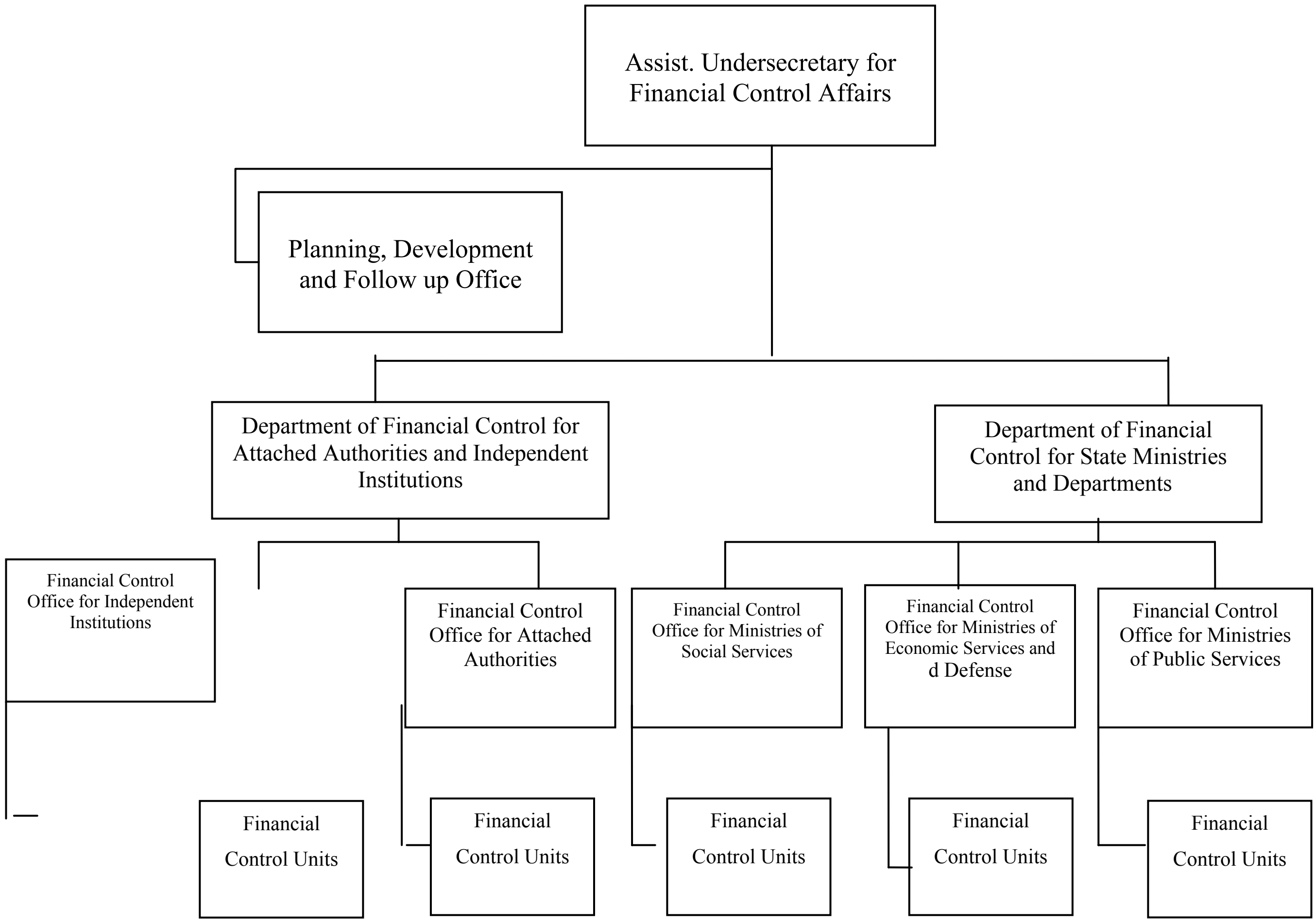
Tenth Phase: (04/10/2003)

1. **Kuwait Airways Corporation**
2. **Public Institution for Social Security**
3. **Credit and Saving Bank**
4. **Central Bank of Kuwait**

5. **Kuwait Development Fund**

6. **Kuwait Petroleum Corporation**

Organizational Chart of Financial Control Affairs



Functions of Financial Control Affairs

First: Financial Control Departments

1. Technical and administrative supervision on the financial control offices of State ministries and departments, attached authorities and independent institutions.

2. Approval of departmental annual plan and evaluation of the performance of offices and their control units.

3. Participation in higher financial control committees and panels of Arab and international organizations.

4. Approval of the plan of training, business tasks and missions prepared by their offices

5. Approval of the rotation plan of financial controllers and chief accountants at the financial control units as prepared by the financial control offices.

Second: Financial Control Offices

1. Technical and administrative supervision on the financial control units of state ministries and departments, attached authorities and independent institutions.

2. Preparation of departmental annual plan and following up the implementation thereof in conjunction with control units and preparation of periodical and annual follow up reports thereon.

3. Follow up of control programs executed by control units for the activities and programs of their relevant authorities.

4. Evaluation of the annual financial control achievements of the control units and preparation of relevant reports.
5. Evaluation of the performance and competency of personnel of financial control units and submission of periodical reports.

6. Preparation of reports on studies and researches prepared by control units, specific or general, and evaluation thereof and making relevant recommendations.

7. Preparation of reports on the sufficiency and competency of internal audit bodies.

8. Follow up for the implementation of training programs, official tasks and missions and evaluation of the performance of participants.

9. Preparation of rotation plans of financial controllers and chief accountants in financial control units.

Third: Development, Researches and Studies Office

1. Preparation of studies related to the development of financial control system including the functions of the financial controllers and chief accountants in light of the findings of financial control reports.
2. Development of financial control techniques and procedures as compatible with the new trends of control and audit systems.
3. Review and evaluation of studies and researches prepared by financial control departments and preparation of necessary relevant reports.
4. Preparation of the training, official missions and scholarships plan of Financial Control Sector and following up its implementation.
5. Preparation of periodical and annual follow up reports for the Financial Control Sector.
6. Examination of recommendations of financial control departments and their applicability.
7. Preparing the necessary reports on the remarks included in the reports of the controlling bodies and the procedures applied thereof.
8. Contributing in studying the drafts of financial laws, rules and instructions.
9. Answering the questions and queries of the National Assembly that are related to the Financial Control.

The Functions of Financial Controllers and Chief Accountants According to Decision No. 10 of Year 2000

1. Representing the Ministry of Finance at the Government Authorities without breaching the MOF Departments jurisdictions.
2. Monitoring the implementation of the authority budget regarding the revenues and expenditures, as well as studying the resources and utilization objectives.
3. Contribution in explaining and clarifying the fundamental concepts of the financial instructions issued by the MOF for the other government authorities, and giving technical guidance to the accounts unit staff members within their scope of work.
4. Attending the meetings of the draft budget preparation committees for the government authorities in coordination with the Public Budget Department at the Ministry of Finance.

5. **Participating in the auctions, bids, and tenders committees set by the authority without contributing to the decision-making process.**
6. **Verification of pre-commitment to avoid over-spending from the budget allocations, preparing the necessary reports about the unsettled commitments and stating reasons thereof.**
7. **Reviewing all contracts and obligations, as they should be within the limit of the amounts required to be proposed to the Tender Committee or approved by the Ministry of Planning before being concluded in order to verify the procedures according to the set rules, regulations and instructions.**
8. **Authorizing the return of the penalties or fines value to the contractors or suppliers after making sure that the decision to cancel or reduce such penalties or fines has been issued by the body authorized for signing them.**
9. **Ensuring imposition of penalty clauses on suppliers and contractors in case of their breaching the contract conditions.**
10. **Considering the requests for personal cash custodies payments and allowing payment thereof according to financial instructions.**
11. **Signing payment, entry and supply forms after revising them with the supportive documents, ensuring veracity and safety of the procedures and that they conform to the financial rules and instructions, having the right to examine all the documents and files considered necessary for the revision process.**
12. **Notifying the MOF of any event of spending that may involve financial violation immediately after disclosure.**
13. **Ensuring collection and provision of revenues according to the financial rules and instructions.**
14. **Contributing in the committees of periodical inventory and spot check of cash in hand, of fiscal or postal stamps and the like, then approving thereof.**
15. **Reviewing the accounting records and books to ensure regular entry therein.**
16. **Studying all documents related to raising amounts for deposits and ensuring conformity of that to the instructions issued by the MOF.**

17. **Examining the internal control systems and their efficiency in having firm control on financial operations.**
18. **Verification of the inventory procedures carried out to all kinds of assets.**
19. **Following up the implementation of the recommendations and procedures of the state different controlling bodies and procedures to avoid remarks thereof.**
20. **Preparing periodical reports on the prior financial control results and areas of overspending in the public allocations.**

The Functions of Financial Controllers and Chief Accountants in the Institutions of Independent Budgets According to Decision No.21 of Year 2002

1. **Representing the Ministry of Finance at the authority without breaching the MOF Departments jurisdictions.**
2. **Monitoring the implementation of the authority approved budget regarding the revenues and expenditure as well as the assets and deductions according to the applicable laws and the approved rules and regulations including the commitment order.**
3. **Contributing in the clarification of the fundamental concepts for the instructions issued by the Ministry of Finance.**
4. **Attending the meetings of the authority draft budget preparation committee in coordination with the Public Budget Department at the Ministry of finance.**
5. **Verifying the imposition of penalties on suppliers and contractors in case of their breaching the contract terms and that the return of the penalties and fines value to the contractors or suppliers and the decision to reduce or cancel thereof has been issued by the authority concerned with signing thereof.**
6. **Signing the payment and entry forms after revising them with the supportive documents, also verifying thereof and the safety of procedures and accounts instructions and their conformity with the laws, rules, and regulations of the**

authority, and for the sake of that, reviewing all the documentations and files that are necessary for the controlling process.

7. Verification of the accounting and financial settlements that should be carried out according to the financial regulations and approved systems while taking into account the established accounting rules, particularly when closing the fiscal year accounts.
8. Reviewing the internal monitoring systems and the extent of precision it provides in controlling the financial operations.
9. Carrying on the implementation of the recommendations and procedures of the different controlling bodies to avoid their remarks.
10. Preparing periodical reports on the results of the prior financial control activities.

The Distinction of Financial Controllers and Chief Accountants Jobs from Other General Financial Jobs, Legally and Practically

1. Prior financial control jobs remained as a point of controversy, discussion, and consultation during the study period of updating and developing Law No. 1 of Year 1960 regarding the rules of drafting the state public budget and monitoring implementation thereof and the closing account, which lasted from the year 1964 until year 1978. Among the reasons and fears of awarding such task to the Ministry of Finance was the insufficient number of the national elements who possessed the required qualifications for such important job, such as experience and certain personal qualifications that the occupant of this job should have.

2. In spite of the issuance of Decree Law No.31 of Year 1978, and what was provided for in Articles 33 and 34 regarding the appointment of Financial Controllers and Chief Accountants at the government authorities, it remained obstructed and practicably unfulfilled. There was no actual reason for that but to perceive the importance of such jobs and how they should be distinguished from other jobs in the financial administration, specially that the law had stipulated that their

functions should be defined by a resolution from the Ministers Council, which implied the distinction of such jobs.

3. **The financial conditions and situation undergone by the country as a result of the global market from one side and the conditions of Kuwait during the aggressive invasion of Iraq on the other side, led to the occurrence of some financial confusion and infringements which obliged the Executive Power to activate the previously mentioned Articles (33, 34) and have them implemented. Accordingly, the Ministers Council Resolution No.11811 was issued on 20 / 12 / 1992 authorizing the Finance Minister to define the subordination and functions of the financial controllers and the chief accountants.**

4. **Among the most important fundamentals which were set to choose the national elements that would take over the responsibility of this job were the following:**
   a) **Availability of the appropriate practical experience was a prerequisite to occupy such job.**
   b) **Conformity of personal characteristic of the occupant with the job requirements and the responsibilities which he undertakes. Therefore, at the beginning two committees were formed; one was technical and initiative and the other was for the final choice as a precaution by the Ministry of Finance for precision and good choice. This method was not adopted for the other General Finance jobs. This was followed by written tests that were held for the applicants. Then there were personal interviews which were considered as an important step for the final acceptance of any applicant. In addition to that, applicants for the jobs of financial controllers and chief accountants for independent authorities had certain conditions that were set to conform with the nature of those authorities, besides; the written tests were more distinguished when compared with the previous ones.**
   c) **The financial controllers and chief accountants' jobs should have a financial cadre that suit the volume of such responsibility and the tasks they are**

entrusted with. It should be encouraging to join such jobs. This pushed many people who were working in public institutions to quit their jobs at which they had good financial advantages hoping and aiming for being compensated by the cadre for the advantages that they had already lost.

5. **In order to achieve the objectives of this job distinction, the Ministry of Finance arranged for addressing the Civil Service Commission to award incentive allowances for the jobs of financial controllers and chief accountants which was approved while continuing in parallel with the drafting of a resolution that should be forwarded to the Civil Service Commission for setting a special cadre for the jobs of financial controllers and chief accountants. Work in this project has already started since 1994 which had remained within the limits of offices during the previous years.**

6. **The importance of the objectives that have been realized by the prior financial control at all levels, and the admission of that by the two powers the legislative and executive, supported by the administration reports which are different in context ,physically and technically, and the effects reflected on the financial operations in the government authorities indeed encouraged the legislative power to award the Ministry of Finance a new authority by law to start prior financial control represented in General Accounts Affairs on the public authorities and institutions of independent budgets which is considered as an effective role that has been fulfilled by the financial control department at the level of the government Ministries and Departments and the authorities of attached budgets.**